تمكين
Tamkeen

الخطة السنوية
لصندوق العمل (تمكين)
2023

نسخة محدثة في أكتوبر 2023

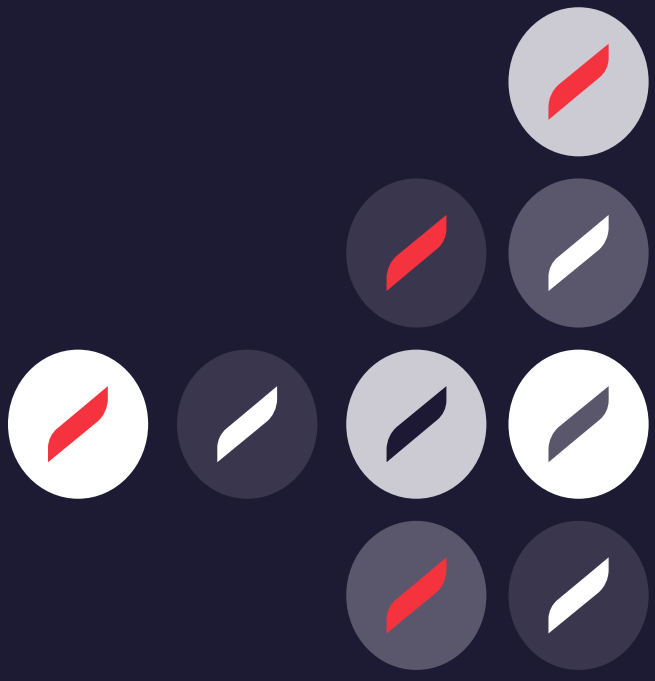

الملخص التنفيذي

واصل صندوق العمل (تمكين) ("الصندوق") جهوده في عام 2022 لدعم تعافي القطاع الخاص من خلال إطلاق برامج جديدة والتركيز على دعم المشاريع ذات الأثر الاقتصادي العالي. إذ لعب الصندوق دورًا محوريا في المساعدة على إحداث تغييرات إيجابية في توجهات القطاع الخاص لزيادة الإنتاجية والنمو المستدام وزيادة فرص التوظيف النوعية للبحرينيين. حيث بلغ إجمالي الدعم المقدم لتنمية القطاع الخاص وسوق العمل في عام 2022 أكثر من 98 مليون دينار بحريني.

وكجزء من الإنجازات التي تصب في التزامات الصندوق تجاه الخطة الوطنية للتعافي الاقتصادي، شهد هذا العام خطوات غير مسبوقة في رفع وتيرة تنمية الكوادر الوطنية، حيث وصل الدعم لأعلى مستوياته هذا العام من خلال المساهمة في خلق أكثر من 18,400 فرصة تدريبية ووظيفية للبحرينيين، مع ارتفاع عدد المؤسسات التي وظفت البحرينيين من خلال برامج الدعم في عام 2022 بنسبة 28% مقارنة بعام 2021.

إضافة إلى مساهمة دعم الصندوق في انتعاش سوق المؤسسات الناشئة بشكل كبير في عام 2022 حيث شكلت هذه المؤسسات النسبة الأعلى من حيث الطلبات.

كما شهد عدد الوظائف النوعية ذات الأجور المجزية التي شغلها البحرينيين تزايدًا مطردًا نتيجة للنهج الاستباقي الذي تبناه الصندوق في العمل مع القطاع الخاص ودعم المشاريع ذات الأثر الاقتصادي العالي.

بناءً على إنجازات عام 2022 والخطة الإستراتيجية، سيركز الصندوق على تعزيز الأثر الاقتصادي للدعم من خلال العمل على أربع أولويات رئيسية في عام 2023 لتطوير سوق العمل والقطاع الخاص، بالتوافق مع برنامج الحكومة وتوصيات خطة التعافي الاقتصادي.

المجالات الأربعة ذات الأولوية هي: (1) . رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للبحرينيين وبناء قنوات جديدة للتوظيف، (2) التوسع في دعم التطور الوظيفي من خلال رفع الأجور واكتساب المهارات، (3) دعم تطوير المؤسسات، و (4) دعم تطوير النظام البيئي المتعلق بسوق العمل والقطاع الخاص.

وعليه، يعرض هذا التقرير خطة الصندوق لدعم القطاع الخاص وسوق العمل في عام 2023 من خلال تقديم أبرز جوانب إستراتيجية الصندوق لعام 2021-2025، وتسليط الضوء على سوق العمل والوضع الاقتصادي الحالي، وإعطاء لمحة عامة عن دعم الصندوق في عام 2022، وتوضيح الأولويات لعام 2023.

رسالة الرئيس التنفيذي

منذ تأسيسه في عام 2006، ساهم صندوق العمل (تمكين) ("الصندوق") بشكل فعال في تطوير الكوادر الوطنية وتنمية الاقتصاد الوطني عبر تعزيز دور القطاع الخاص. فخلال السنوات الماضية حرص الصندوق على مواءمة متطلبات كل مرحلة من خلال الدورات الإستراتيجية التي شهدها منذ التأسيس، وذلك لتمكين القطاع الخاص وزيادة مرونته وقدرته على التكيف من خلال تضافر الجهود والاستجابة السريعة للمتغيرات الطارئة مثل جائحة كورونا. وعليه، جاءت الدورة الإستراتيجية الخامسة والحالية 2021-2025 لتركز على الإنتاجية كمصدر رئيس للنمو المستدام.

وبالنظر إلى أداء الاقتصاد الوطني خلال العام المنصرم، يمكن القول بأنه لم يقتصر على التعافي من الآثار الاقتصادية التي تسببت بها الجائحة فحسب، بل شهد تطوراً ونمواً ملحوظاً في مجالات عدة، وذلك مع ما تشهده المملكة في الوقت الحالي من مرحلة نمو جديدة بفضل ارتفاع أسعار النفط، ووجود بيئة محفزة في المنطقة، إلى جانب السياسات الحكومية التنموية الحكيمة والتي تسهم في خلق فرص عمل نوعية، وتشجع المزيد من البحرينيين للاتجاه نحو مسار ريادة الأعمال.

ونحن نفخر بكوننا جزءًا من هذه المرحلة التنموية، من خلال الدعم الذي تم تقديمه لخلق العديد من فرص العمل النوعية للكوادر الوطنية. مع التركيز على دعم المؤسسات الناشئة بشكل أكبر، وهو ما أسهم في تحقيق نتائج إيجابية تخطت التوقعات المحددة لهذا العام. كما لاحظنا اهتمامًا متزايدًا بنمو الأعمال وتطوير نماذج الأعمال والذي يعتبر عنصراً أساسياً لبناء قطاع خاص قوي مرتكز على وجود مؤسسات مرنة ومعاصرة. وعليه، أطلقنا برامج محددة لتسهيل هذه المساعي، وتقديم الدعم المستهدف للتوسع المحلي والدولي، والرقمنة، والابتكار، وغيرها. ومن خلال مبادراتنا مع القطاع الخاص، تم تحديد عدد متزايد من الفرص الإستراتيجية لدفع عجلة الإنتاجية والتوظيف النوعي.

وبناءً على المؤشرات التي تم إحصاؤها منذ بداية عام 2022 والمتعلقة بقياس الأداء المؤسسي- والأثر الاقتصادي لعملنا، فإننا نتطلع قدمًا لمواصلة الارتقاء بأدائنا خلال العام 2023، عبر التركيز على دعم الداخلين الجدد لسوق العمل وبناء قنوات جديدة للتوظيف، والتوسع في دعم التطور الوظيفي من خلال رفع الأجور واكتساب المهارات للبحرينيين في القطاع الخاص من خلال برامجنا وشراكاتنا الفاعلة. أما فيما يتعلق بدعم المؤسسات، فتتمثل أولوياتنا في تعزيز تطوير الأعمال عبر دعم المؤسسات الجديدة والمبتكرة في ظل تسارع وتيرة المتغيرات العالمية. كما نسعى لمساعدة القطاع الخاص على التطلع للمستقبل وتحقيق نمو أقوى في الأعوام المقبلة.

هذا العام سنواصل دورنا في تحقيق برنامج عمل الحكومة وتوصيات خطة التعافي الاقتصادي بالتعاون مع فريق البحرين. ونتطلع إلى عام مليء بالإنجازات، نسعى فيه إلى تحقيق المزيد من الأهداف التي تسهم في تعزيز النمو والازدهار الاقتصادي لمملكة البحرين وشعبها الكريم.

مها عبد الحميد مفيز
الرئيس التنفيذي

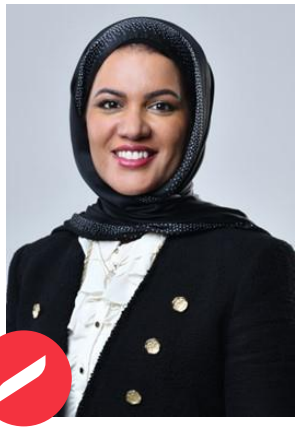

مسؤوليات الصندوق

أهداف الصندوق

وفقا للمادة رقم 3 من قانون رقم (57) لسنة 2006 بإنشاء صندوق العمل، يسعى الصندوق إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. المساهمة في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.
2. المساهمة في تطوير القطاع الخاص لجعله محرك النمو الاقتصادي.
3. رفع كفاءة العمال البحرينيين ومقدرتهم الإنتاجية وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل.
4. تهيئة البيئة المناسبة لجعل العمال البحرينيين الخيار الأفضل للتوظيف من قبل أصحاب العمل.
5. تهيئة البيئة المناسبة لزيادة إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل.
6. خلق فرص عمل جديدة ومناسبة للعمال البحرينيين.

رؤيتنا

تمكين البحرينيين من خلال تطويرهم، والمساهمة في تحقيق ازدهار الاقتصاد الوطني.

رسالتنا

تمكين البحرينيين بما يتناسب مع متطلبات السوق، وتعزيز قدرات المؤسسات للمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

المصدر: قانون إنشاء صندوق العمل- هيئة الإفتاء والتشريع

نظرة عامة حول الإستراتيجية

أطلق الصندوق دورته الإستراتيجية الخامسة (2021-2025) في العام 2021 والتي ترتكز على أربع محاور رئيسية لتتماشى مع احتياجات الاقتصاد والمتطلبات المتغيرة لسوق العمل بعد الجائحة.

المحاور الرئيسية

1. التركيز على رفع التأثير الاقتصادي.
2. إعطاء الأولوية للإنتاجية من خلال التركيز على القطاعات الواعدة وتشجيع المؤسسات على تطوير نماذج أعمالها.
3. تقديم الدعم بصورة استباقية للمشاريع المدروسة وذات التأثير الاقتصادي.
4. زيادة وتيرة تنمية الموارد البشرية وتلبية احتياجات سوق العمل والفرص التدريبية الناشئة.

المنهجية

زيادة الوظائف النوعية من خلال التكنولوجيا

أدى تصاعد دور التكنولوجيا في مجال الأعمال إلى تغيير طرق العمل في المؤسسات وبالتالي احتياجاتها للكوادر المؤهلة. سيواصل الصندوق دعمه في خلق فرص العمل للبحرينيين ورفع نسبة المرونة في العمل، وتشجيع المؤسسات على تبني التكنولوجيا للارتقاء بجودة الوظائف وتنويعها، ورفع المشاركة الاقتصادية من خلال تشجيع المشاركة في العمل الحر.

التغيير الاقتصادي من خلال الأعمال المبتكرة

تعتبر المؤسسات الناشئة وخاصة المتخصصة في مجال التكنولوجيا محركا مهما للنمو الاقتصادي لما توفره من فرص هائلة لمعالجة قضايا اقتصادية بطرق مبتكرة وأكثر استدامة. إذ ستركز إستراتيجية الصندوق على زيادة عدد المؤسسات الناشئة والمبتكرة، ورفع جودتها إضافة إلى توفير فرص تمويلية أفضل.

تنمية المؤسسات من خلال زيادة المرونة

يهدف الصندوق إلى رفع الإنتاجية في القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرة المؤسسات على إيجاد حلول مبتكرة، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتوفير الدعم المالي والاستشاري الشامل. كما يهدف الصندوق لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال مطابقة مهارات التدريب مع تلك الاحتياجات.

الوضع الاقتصادي

1. القطاع الخاص

شهد اقتصاد البحرين نموا قويا وملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 بالرغم من تدهور الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط والانتعاش في القطاعات غير النفطية خاصة الأنشطة المعتمدة على الاتصال المباشر مثل الفنادق والمطاعم، والنقل والاتصالات، وأنشطة التجارة والتي سجلت أعلى نسب النمو.

كما شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة في عام 2022. حيث أدت الجائحة إلى انخفاض غير مسبوق في الطلب، ثم عاودت أسعار النفط إلى الارتفاع مرة أخرى إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه أعقاب التعافي العالمي، والصراع الروسي الأوكراني الذي أدى إلى فرض العقوبات على روسيا من الدول الغربية. إلا أن ذلك لم يستمر طويلا حتى عاودت الأسعار بالانخفاض مرة أخرى في الأشهر الأخيرة بسبب تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية.

مع ذلك، لا تزال التوقعات إيجابية بالرغم من احتمال تباطؤ النمو الاقتصادي المحلي مع إمكانية انخفاض التعافي بعد الجائحة وانخفاض أسعار النفط عن ذروتها الأخيرة. في الوقت الذي أدت فيه الزيادات الملحوظة في أسعار الفائدة على مستوى العالم إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، إلا أن اقتصاد البحرين لا يزال صامدا وقويا مدعوما بخطة التعافي الاقتصادي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي
(مليون دينار، الربع الأول 2021 – الربع الثالث 2022)

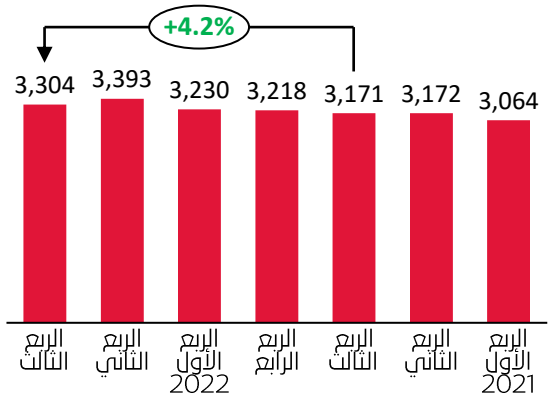

- البيانات أولية غير مكتملة بعد
- المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، الربع الثالث- 2022

أسعار نفط البرنت الفورية في أوروبا
(سعر البرميل بالدولار، يناير 2021 – نوفمبر 2022)

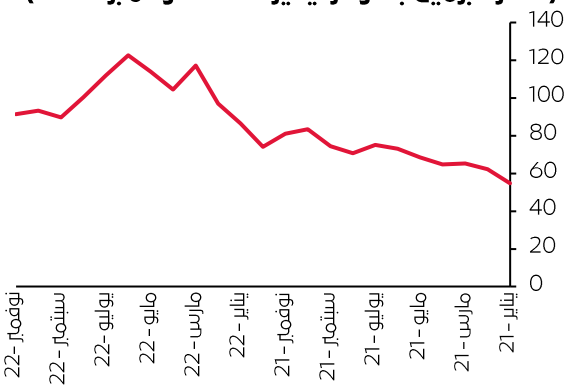

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ديسمبر 2022

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع (%، الربع الثالث، 2022)

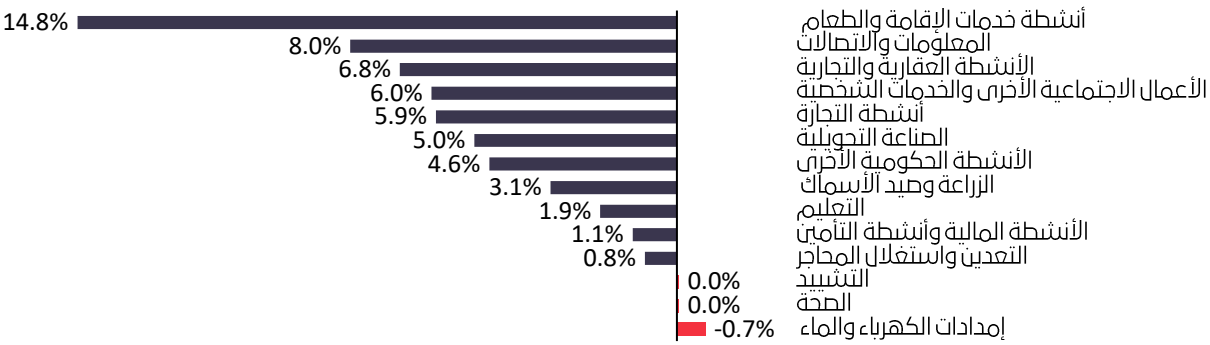

*النسبة المئوية للتغيير: أساس سنوي، الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بالربع الثالث من العام 2021
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الربع الثالث من العام 2022

الوضع الاقتصادي

2. سوق العمل

تضاعف عدد العاملين المستجدين في سوق العمل في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بالربع ذاته من العام 2021. هذا وشهد عدد العاملين البحرينيين المستجدين في سوق العمل ارتفاعاً من 5,808 في الربع الثالث من عام 2021 إلى 6,878 في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 18% بما يعادل 1,070 عاملاً جديداً. كما ارتفعت نسبة العمالة الوافدة من 31,029 في الربع الثالث من عام 2021 إلى 66,353 في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 114% بما يعادل 35,324 عاملاً جديداً.

ارتفع التوظيف في القطاع الخاص بنسبة 11% في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغ عدد العاملين 557,754، علمًا بأن العدد الإجمالي للعاملين في القطاع الخاص لايزال منخفضاً بشكل بسيط مقارنة بما كان عليه قبل الجائحة باستثناء العاملين البحرينيين الذين تخطى عددهم مستويات ما قبل الجائحة.

ازدادت نسبة التوظيف للذكور والإناث البحرينيين بشكل سنوي بنحو 3% و6% على التوالي في القطاع الخاص.

مؤشرات سوق العمل (الربع الثالث- 2022)

782 دينار بحريني
متوسط أجور البحرينيين في القطاع الخاص
▲ سنويًا (2%)

255 دينار بحريني
متوسط أجور غير البحرينيين في القطاع الخاص
▼ سنويًا (-15%)

557,754
عدد العاملين في القطاع الخاص
▲ سنويًا (11%)

72,084
عدد العاملين الجدد في القطاع الخاص
▲ سنويًا (102%)

توظيف البحرينيين في القطاع الخاص للجنسين (الربع الثالث 2022)

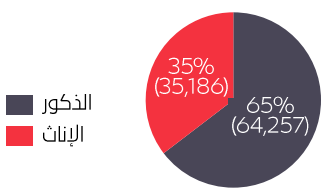

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، التقرير الإحصائي ربع السنوي، الربع الثالث- 2022

الآثار المترتبة

القطاع الخاص

في ظل التحديات العالمية وتوقعات البنك الدولي بالانخفاض الطفيف في أسعار النفط في عام 2023، فإنه لا تزال التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي إيجابية، ويعود ذلك إلى التنامي المستمر في القطاعات غير النفطية.

كما سيسهم الانخفاض الذي طرأ على تكاليف النقل والشحن نتيجة للمخاوف من الركود الاقتصادي في إتاحة الفرصة أمام المصدرين للرجوع إلى الأسواق مرة أخرى.

سوق العمل

أدت عودة نمو الأنشطة الاقتصادية إلى ازدياد كبير في التوظيف بالقطاع الخاص. وبالرغم من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في العام 2021 من خلال التحول الرقمي والتعديلات في نماذج الأعمال، فإن العمالة ذات المهارة المنخفضة لاتزال السبب الرئيس في انتعاش سوق العمل مما يشير إلى عودة بعض المؤسسات إلى سلوكيات مشابهة لما قبل الجائحة.

من المرجح أن التوجه نحو العمالة ذات المهارة المنخفضة قد يتراجع إثر استبدال التصريح المرن بالإصلاحات الجديدة في سوق العمل ابتداءً من 6 أكتوبر 2022، حيث تهدف الإصلاحات إلى تسهيل تسجيل المؤسسات للعمالة وربط رخص العمل بالمعايير والمؤهلات، وبالتالي تعزيز حماية العاملين وتقليل العمالة منخفضة التكلفة.

ومع احتمال أن يكون التضخم مؤقتاً في مملكة البحرين، فإن التركيز على تزويد العمالة بالمهارات سيعود بالنفع على المؤسسات من خلال زيادة الإنتاجية والتقليل من التكاليف مما سينعكس بشكل إيجابي على الأجور والقوة الشرائية.

نظرة عامة على دعم الصندوق في عام 2022

ملخص أداء الصندوق

في عام 2022، كان أداء صندوق العمل استثنائيا في تطوير سوق العمل، والإيفاء بالالتزامات المحددة وفقا لخطة التعافي الاقتصادي، حيث تم دعم أكثر من 18,400 فرصة تدريبية ووظيفية.

استمر الصندوق في كونه أكبر داعم للمشاركة الاقتصادية للشباب حيث شكلت فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 – 35 سنة أكثر من 90% من إجمالي المستفيدين. كما شكلت النساء العاملات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 24 – 35 سنة، لأول مرة على الإطلاق الشريحة الأكبر من المستفيدين من دعم المشاركة الاقتصادية.

شهد دعم التدريب عالي الجودة نموًا ملحوظا بزيادة قدرها 29% في عدد الحاصلين على الشهادات الاحترافية هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

شكلت المؤسسات الناشئة التي يتراوح عمرها سنتين أو أقل الشريحة الأكبر في الدعم لكافة البرامج. فيما لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بأعلى نسبة من الدعم في جميع البرامج، تماشيا مع التزام الصندوق بمواصلة تطوير القطاع الخاص.

قام الصندوق بدعم القطاع الخاص في العام 2022 بما يفوق 98.5 مليون دينار بحريني، كما تبلغ الالتزامات الإضافية للطلبات التي تم الموافقة عليها حوالي 63 مليون دينار بحريني للسنة المقبلة.

مصروفات تطوير سوق العمل

44.7 مليون دينار بحريني

مصروفات تطوير القطاع الخاص

24.8 مليون دينار بحريني

مصروفات تطوير النظام البيئي المتعلق بسوق العمل والقطاع الخاص

7 مليون دينار بحريني

اشتراكات التأمين ضد التعطل للمؤسسات

22 مليون دينار بحريني

أكثر من 98.5 مليون دينار بحريني

مصروفات تطوير القطاع الخاص في عام 2022

أكثر من 161.5 مليون دينار بحريني[1]

إجمالي دعم تطوير القطاع الخاص في عام 2022

[1] تشمل إجمالي مصروفات تطوير القطاع الخاص لعام 2022 بالإضافة إلى الالتزامات الإضافية للطلبات التي تم الموافقة عليها في 2022 للسنة المقبلة.

نظرة عامة على دعم الصندوق في عام 2022

تطوير سوق العمل

التوظيف

أولى الصندوق أهمية بالغة لتوفير فرص العمل للبحرينيين من خلال دعم توظيف ما يزيد على 10,017 بحريني بتكلفة إجمالية تتجاوز 63.8 مليون دينار بحريني خلال الثلاث السنوات القادمة.

بلغ عدد المؤسسات المستفيدة من برنامج دعم التوظيف أقصاه في العام 2022 حيث ارتفع عدد المؤسسات بنسبة 28% عن العام 2021. فيما زاد معدل نمو الوظائف التي تبلغ رواتبها 600 دينار وأكثر بنسبة 21% مقارنة بالعام السابق.

شكلت المؤسسات الناشئة التي يتراوح عمرها سنتين أو أقل وللمرة الأولى الشريحة الأكبر من الدعم وذلك بنسبة بلغت 57% من إجمالي المؤسسات المستفيدة من دعم التوظيف. قد تعود هذه التطورات إلى تركيز المؤسسات على الإنتاجية وإلى زيادة اهتمام المؤسسات بدعم التوظيف عن أوجه الدعم الأخرى مثل الآلات والمعدات، أو من المحتمل أن يعود إلى تفضيل العمالة المؤهلة وذلك بعد الجائحة.

كما حصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الناشئة والقائمة على أكبر نسبة دعم في التوظيف حيث بلغت 54% من إجمالي الدعم المقدم للتوظيف.

ساهم الصندوق في زيادة المشاركة الاقتصادية لفئة الشباب البحريني الذين تتراوح أعمارهم بين 18 – 35 سنة والتي شكلت الفئة الأكبر في الدعم المقدم للتوظيف وذلك بنسبة 92% من إجمالي عدد الطلبات.

شكلت النساء العاملات والحاصلات على درجة البكالوريوس أكبر شريحة من الدعم المقدم للتوظيف. حيث أن غالبية النساء اللاتي قدمن طلبات للدعم يعملن لأول مرة مما يرفع من مشاركتهن الاقتصادية، تماشيا مع أهداف الصندوق المتمثلة في تهيئة البيئة المناسبة لزيادة إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل.

إحصاءات رئيسية

10,017
إجمالي البحرينيين المستفيدين من دعم التوظيف

63.8 مليون دينار
دعم التوظيف لمدة 3 سنوات

28% ▲
نسبة الزيادة السنوية في عدد المؤسسات المدعومة للتوظيف مقارنة بعام 2021

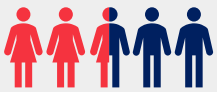

53%
من دعم التوظيف تم تخصيصه لدعم مشاركة المرأة البحرينية في سوق العمل

الطلبات بحسب مرحلة نمو المؤسسات[1]

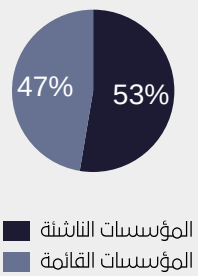

[1] المؤسسات الناشئة هي التي يتراوح عمرها سنتين أو أقل بينما المؤسسات القائمة هي المؤسسات التي يتراوح عمرها أكثر من سنتين.

نظرة عامة على دعم الصندوق في عام 2022

تطوير سوق العمل

التدريب

بلغ عدد طلبات التدريب[1] التي تمت الموافقة عليها 8,400 طلب بإجمالي التزامات وقدره 6.1 مليون دينار بحريني.

شهد دعم التدريب تحسن ملحوظ في جودة البرامج المقدمة، هذا وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المستفيدين من الشهادات الاحترافية 29% مقارنة بالعام الماضي بإجمالي 3,156 فرصة تدريب للبحرينيين.

شكلت النساء الشريحة الأكبر من إجمالي دعم التدريب بنسبة بلغت 70% من إجمالي طلبات التدريب، حيث شكلن 59% من المتدربين في الشهادات الاحترافية و74% من المستفيدين في شهادات الاستعداد للدخول إلى سوق العمل بالتعاون مع وزارة العمل.

تم عقد غالبية الدورات التدريبية حضوريا من قِبل معاهد تدريبية محلية والذي أدى إلى انخفاض الدورا ت التدريبية التي يتم تقديمها عن بعد في العام 2022 مقارنة بالعام الماضي، حيث تم تقديم 25% من إجمالي الدورات عن بعد مقارنة بنسبة 80% في العام 2021.

إحصاءات رئيسية

8,400
إجمالي البحرينيين المستفيدين من دعم التدريب

6.1 مليون دينار
التزامات التدريب

70%
نسبة النساء المستفيدين من كافة برامج التدريب

نوع التدريب المدعوم

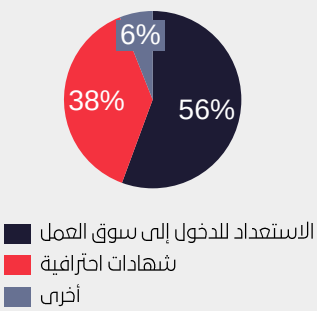

[1] طلبات التدريب المشار إليها هي في البرامج التالية: برنامج تدريب الأفراد، وبرنامج التدريب والتوظيف، وبرنامج التطور الوظيفي، ومنحة تطوير الأفراد.

نظرة عامة على الدعم المقدم في عام 2022

تطوير القطاع الخاص

في عام 2022، بلغ عدد المؤسسات المستفيدة من برامج تطوير القطاع الخاص 1,203 مؤسسة بدعم إجمالي يبلغ 10.7 مليون دينار مقارنة بدعم 8,224 مؤسسة في 2021. يعود العدد الأكبر للطلبات في عام 2021 إلى برنامج استمرارية الأعمال والذي تم إغلاقه في العام نفسه.

برنامج ابدأ مشروعك هو البرنامج الأكثر طلبا في العام 2022، إذ يلتزم الصندوق بدعم المؤسسات الناشئة بسبب الدور الذي تلعبه في النهوض بالاقتصاد خاصة تلك التي تملك نماذج أعمال مبتكرة، كما أنها توفر للبحرينيين فرصة للمشاركة الاقتصادية كرواد أعمال.

بسبب النهج الاستباقي لدعم المؤسسات والذي تم اتخاذه عام 2022، نجح الصندوق في جذب الطلبات ذات التأثير الاقتصادي حيث شكلت 17% من إجمالي طلبات دعم المؤسسات.

واصل الصندوق تمكين المرأة البحرينية وزيادة نسبة مشاركتها الاقتصادية من خلال دعم المؤسسات التي تتملكها المرأة كليا أو جزئيا، وذلك تماشيا مع أداء الصندوق في العام السابق.

غالبية المؤسسات التي تم دعمها في عام 2022 قائمة على المنح، فيما بدأت طلبات التمويل في الازدياد مع نهاية العام.

بلغ الدعم المقدم للمؤسسات لتطوير نماذج أعمالها، وتبني حلول التحول الرقمي، والاتجاه نحو الأسواق العالمية 4.8 مليون دينار بحريني، حيث ستسهم هذه التغييرات في زيادة الإنتاجية للمؤسسات وقدرتها على التنافسية، كما تؤدي إلى خلق المزيد من الوظائف النوعية للبحرينيين.

كما واصل الصندوق مساهمته في دعم الموردين المحليين الذين حصلوا على 83% من إجمالي الدعم المقدم للقطاع الخاص، مما يتماشى مع الأعوام السابقة.

إحصاءات رئيسية

10.7 مليون دينار
دعم تطوير القطاع الخاص

51%
من الطلبات التي تمت الموافقة عليها مملوكة من المرأة كليا أو جزئيا

الطلبات بحسب مرحلة نمو المؤسسات[1]

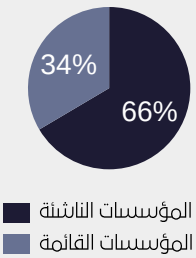

4.8 مليون دينار
دعم التحول في نماذج عمل المؤسسات، التحول الرقمي، و الوصول إلى الأسواق الدولية

17% من إجمالي طلبات تطوير القطاع الخاص كانت للمؤسسات في القطاعات الواعدة

[1] المؤسسات الناشئة هي التي يتراوح عمرها سنتين أو أقل بينما المؤسسات القائمة هي المؤسسات التي يتراوح عمرها أكثر من سنتين.

المستجدات في البرامج الرئيسية في عام 2022

تماشيًا مع إستراتيجية الصندوق الحالية وللموائمة مع احتياجات القطاع الخاص بشكل أفضل، أجرى الصندوق ما يقارب 100 جلسة استشارية مع أكثر من 580 مشارك من القطاع الخاص، وقد تم أخذ الملاحظات في الاعتبار. وعليه، تم تطوير برامج الصندوق في عدة نواحي مما يسهم في رفع التأثير الاقتصادي والإنتاجية.

أبرز جوانب التطوير

1. **برامج مبنية على إستراتيجية وأهداف الصندوق.**
2. **العمل مع الجهات المختلفة وفق نهج استباقي** (كالمؤسسات والشراكات وغيرهم).
3. **دعم متنوع للمؤسسات** بحسب التأثير الاقتصادي وحجم المؤسسة ومرحلة نموها.
4. **برامج تطوير الموارد البشرية مبنية على الأهداف والنتائج** لرفع نسبة المشاركة الاقتصادية للبحرينيين.

الأولويات الإستراتيجية في عام 2023

على ضوء الإنجازات التي تم تحقيقها في عام 2022، سيواصل الصندوق تعزيز الأثر الاقتصادي للدعم من خلال العمل على أربع أولويات رئيسية في عام 2023 لتطوير سوق العمل والقطاع الخاص، بالتوافق مع برنامج الحكومة وتوصيات خطة التعافي الاقتصادي.

1. رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للبحرينيين وبناء قنوات جديدة للتوظيف

- التوسع في دعم البحرينيين المستجدين والعاملين في سوق العمل في مختلف الدرجات الوظيفية.
- دعم قنوات جديدة للتوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص ووزارة العمل.
- إعطاء الأولوية لخلق المزيد من الوظائف النوعية ذات الأجور المجزية من خلال اتباع نهج استباقي في تحديد الفرص وبناء الشراكات الجديدة.
- دعم زيادة المرونة في العمل مثل العمل بدوام جزئي والعمل عن بعد، وخاصة للنساء.
- توفير حوافز لرفع المشاركة الاقتصادية خصوصا لفئة النساء.

2. التوسع في دعم التطور الوظيفي من خلال رفع الأجور واكتساب المهارات

- التركيز على التطور الوظيفي للبحرينيين في القطاع الخاص والتركيز على من تقل أجورهم عن 1,500 د.ب شهريا.
- التوسع في دعم البرامج التدريبية ذات العوائد المهارية ولاسيما في المجالات التقنية والتخصصية والتحفيز على الانخراط فيها.
- تطوير وتفعيل خطة متكاملة لتنمية المهارات الجديدة والناشئة.
- التركيز على التدريب القائم على النتائج (كالتوظيف والتطور الوظيفي) في القطاعات المختلفة.

3. دعم تطوير مؤسسات القطاع الخاص لرفع نسب توظيف البحرينيين

- مراجعة برامج تطوير المؤسسات ورفع كفاءتها في رفع إنتاجية القطاع الخاص لخلق فرص نوعية للبحرينيين وتحقيق الاستدامة المالية.
- التركيز بشكل أكبر على المؤسسات ذات التأثير الاقتصادي العالي والقابلة للتوسع والنمو وتوظيف الكوادر الوطنية.
- دعم التطور التكنولوجي والتحول الرقمي الذي يدفع بالإنتاجية .
- دعم المؤسسات ذات نماذج الأعمال المبتكرة.
- دعم الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا بنهج استباقي.
- توفير حوافز للمؤسسات الداعمة لتوظيف البحرينيين.
- المساهمة في تطوير وتنفيذ خطة وطنية للتحول الرقمي للقطاع الخاص.

4. دعم تطوير النظام البيأي المتعلق بسوق العمل والقطاع الخاص

- إعطاء الأولوية لدعم المبادرات التي تزيد الأثر الاقتصادي لجهود صندوق العمل بما يسهم في رفع كفاءة سوق العمل والقطاع الخاص من خلال دعم بيئة ريادة الأعمال ومبادرات دراسة وتحديد المهارات المتطلبة في السوق والمعايير المهنية الوطنية وغيرها.

الإطار الإستراتيجي للمؤسسة

الهدف الإستراتيجي للصندوق

1. جعل القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو
2. جعل البحريني الخيار الأمثل للتوظيف

مع التركيز على

- التوظيف، التدريب والتطور الوظيفي
- نمو الأعمال والإنتاجية والابتكار
- نمو الأداء المالي
- نمو الاستثمار

الدعم لزيادة الإنتاجية وتحقيق الأثر الاقتصادي

عن طريق

- دعم القطاعات الواعدة بما يتماشى مع الأولويات الوطني.
- دعم التمويل من المصارف ومصادر أخرى.
- دعم المرونة في سوق العمل.
- دعم المؤسسات للاتجاه نحو الابتكار والنمو والتحول
  - تطوير طريقة العمل.
  - تطبيق التكنولوجيا والتحول الرقمي.
  - فرص الوصول إلى أسواق جديدة والاتجاه إلى الأسواق العالمية.
- زيادة القدرة التنافسية للكوادر البحرينية محليا ودوليا.
  - برامج تدريبية متنوعة.
  - فرص للتقدم الوظيفي.
  - فرص العمل في الخارج.

الناتجة عن

خلق فرص عمل جديدة للبحرينيين. تدريب عالي الجودة للأفراد ورواد الأعمال.	إنشاء مؤسسات جديدة. نمو المؤسسات القائمة. مؤسسات أكثر إنتاجية وابتكارا.	مؤسسات أكثر كفاءة وأكثر ربحية.	نمو الاستثمار في القطاع الخاص.

مدعوم من قبل

برامج تطوير سوق العمل

البرامج الرئيسية

برامج دعم التوظيف | برامج التدريب | برامج الخبرة العالمية

البرامج المتخصصة والشراكات التي تصب في تحقيق أهداف الصندوق

برامج تطوير النظام البيئي ومنها مهارات البحرين

برامج تطوير القطاع الخاص

البرامج الرئيسية

برامج دعم المؤسسات الناشئة | برامج دعم المؤسسات القائمة | البرامج المتخصصة لتطوير القطاع الخاص

البرامج المتخصصة والشراكات التي تصب في تحقيق أهداف الصندوق

برامج تطوير النظام البيئي

الشركاء

بالتعاون مع

القطاع الخاص	فريق البحرين	المجتمع

برامج الصندوق الرئيسية

برامج تطوير سوق العمل

برامج دعم التوظيف	برنامج إعداد القيادات والوظائف التنفيذية		البرنامج الوطني للتوظيف
البرامج التدريبية	برنامج تدريب الأفراد	برنامج التطور الوظيفي	برنامج التدريب والتوظيف
الخبرات العالمية	برنامج رائد الأعمال العالمي		برنامج التدريب العالمي

برامج تنمية القطاع الخاص

الشركات الناشئة	برنامج الرواد الشباب	برنامج رواد التكنولوجيا	برنامج ابدأ مشروعك
الشركات القائمة	برنامج نمو الأعمال		برنامج تحول الشركات
البرامج المتخصصة	برنامج ريادات	برنامج دعم الاستثمار	برنامج الابتكار	برنامج التحول الرقمي

المؤهلون للبرامج

الأفراد المؤسسات

يرجى مسح الرمز لمعرفة
المزيد عن برامج الدعم